

## قال إن الضريبة خفضت الى 5% والتجار مجرد وسطاء

رئيس مصلحة الضرائب لـ «22 مايو»:

# رفض الدائرة الدستورية لطلب إيقاف العمل بقانون ضريبة المبيعات جعله ساريا من يناير 2009 الذين يرفضون القانون مجموعة تجار لا يريدون مسك دفاتر محاسبية وإصدار فواتير

□ هناك من يطالب بإعادة الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص.. فكيف تقيمها من وجهة نظرك؟  
- علاقتنا مع القطاع الخاص طيبة وهناك شراكة حقيقية والحكومة تعتبر المسؤولة عن العملية التنموية وهو قائدها.. لكن أيضاً بشروط بأن يكون مسؤولاً ويتعامل بموضوعية وفق مصلحة الوطن العليا فقط..  
□ مقاطعاً.. غير انهم يقولون انكم لا تشكونهم في أية قوانين.. او حتى تأخذون آراءهم..

- هذا غير صحيح.. فجميع القوانين تتم باتفاق بين الطرفين فمثلاً قانون ضريبة المبيعات صدر عام 2001 وجاءت عليه عدة تعديلات من القطاع الخاص كان آخرها في جلسة عقدت بمنزل الأستاذ عبدالقادر باجمال -شفاة الله- عندما اتفقتنا مع الغرفة التجارية والاتحاد العام على تخفيض الضريبة من 10% الى 5% وكان آخر اتفاق عام 2005.. ثم ان اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب معظمهم من القطاع الخاص وقد كانوا على اطلاع بكل شيء واشاد الجميع بأنه (قانون ضريبة المبيعات) من أكثر شفافية.. وايضا نسبة الضريبة هي الأدنى على مستوى العالم 5%.. كما ان هناك اعفاءات أيضاً لجميع المواد الأساسية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواد الغذائية خاصة لذوي الدخل المحدود في المواد الغذائية والادوية وحليب الاطفال وايضا لمداخل الصناعة للمسجلين وهذه ميزات لم تحوها كثير من القوانين والامر نفسه جرى باتفاق حول مشروع قانون ضريبة الدخل الذي تم مناقشته مادة قادة ليس مع القطاع الخاص فحسب بل ومع جمعية المحاسبين القانونيين والاكاديميين وخبراء دوليين.. كما جرى التوقيع على اتفاق بذلك حول هذا القانون مع القطاع الخاص..  
□ أين المشكلة؟

□ إذا أين المشكلة استاذ احمد.. لماذا كل هذا الضجيج من القطاع الخاص؟  
- اعتقد انه لا توجد اية مشكلة او خلاف.. سيما بعد استجابة الحكومة لطلبهم بتخفيض ضريبة الدخل من 35%.. وحتى وان وجدت لدى البعض فكما ذكرت سابقاً فهذه قوانين سيادية لا يجب ان تخضع مصالح البلد ومستقبلها لمصالح ونزوات فئة محدودة الفت مستقبلها لمصالح وثورات فئة محدودة الفت العمل خارج نطاق النظم التشريعية لكنها وليست الضرائب والجمارك فحسب..  
لذلك نتمنى ان يعود اولئك الى صوابهم وان يقدروا مصالح الوطن والمواطن على مصالحهم الذاتية (الضيقة)..  
□ غير انهم يؤكدون ان التطبيق سيؤثر على البنية الاستثمارية..؟

- يا اخي.. أي بيئة استثمارية طالما الضريبة تؤخذ من المواطن (المستهلك) فقط والتاجر فيها عبارة عن وسيط لا غير.. فالذي تطلبه الحكومة ليس ضريبة جديدة فهذه الضريبة موجودة ونسبتها تتراوح بين 10-25% والان تم تخفيضها الى 5% وماتطلبه هو ان يدفع التجار لخزينة الدولة للضريبة التي يتحصلون عليها من المواطن كاملة.. فبعض التجار يريد ان يأخذها وينمي ثروته بطريقة غير مشروعة.. او يغالط فيها بفواتير وسجلات مزورة.. فكثير من كبار المكلفين ما يزالون يتهربون من دفع ما عليهم من ضرائب ونأمل ان تتغير هذه الصورة..  
وغي متدن.. ومواطنة صالحة

□ كيف يمكن تغيير هذه الصورة.. سيما وان الوعي الضريبي في بلادنا متدن جداً؟

- صحيح.. ونحن في هذا نواجه مشاكل.. لكن من قبلنا كجهة مسؤولة اجرينا هذه تعديلات في عدد من القوانين كما اسلفت لجعل هذه الضريبة اكثر قبولا واخف عبئاً على الناس حتى يستطيعوا ان يلتزموا بها لانها تفتقر منهم انتزاعاً لكن عندما يزداد الوعي تكون مقبولة.. ثانياً بأن تكون القوانين اكثر صرامة تجاه من يخالفها او يتأخر في تسديد ما عليه من حقوق للدولة كون الامتناع عن الدفع دليلاً على المواطنة القاصرة وانها ليست كاملة.. لأن الالتزام بين الصالح والطالح هو الالتزام بالقوانين وعنوان بارز لكثير من الواجبات والحقوق..

### فساد المحاسبين

□ أشرت فيما سبق الى اشتراك بعض المحاسبين القانونيين مع التجار في مغالطاتهم وفسادهم..؟  
- نعم وهو موضوع شائك.. لكن مؤخراً التقينا مع قيادة جمعية المحاسبين القانونيين الجديدة وتم طرح ومناقشة الموضوع وابدوا استعداداً للتعاون.. لكن هناك لديهم بعض المتطلبات الأخرى حتى تكون الجمعية ذات فاعلية وتعمل على ضبط مثل هذه الحالات وايضا تقديمها الى المحاسبة ان وجدت.. ومنها ان ليس هناك معايير محاسبية وليس هناك أيضاً مجلس اعلى للمعايير المحاسبية.. وبدون هذه الأشياء لا يمكن للجمعية القيام بدورها وايضاً الأجهزة الحكومية المصلحة وغيرها عليها التعامل بجديّة مع هذا الموضوع.. فهناك المحاسبون الذين لا يمارسون اعمالهم بشرف المهنة.. فالقانون الجديد طالب بضرورة ايجاد حسابات منتظمة والقصة هنا..

### حسابات منتظمة

□ ثم دعني اقول لك ان كل دول العالم يطبق فيها قانون ضريبة المبيعات.. فلماذا تستغنى اليمن.. بعض الأشخاص لا يريدون ان يسكوا حسابات منتظمة ولا يريدون ان يصدروا فواتير صحيحة ولا يريدون ايضاً ان يعرف احد او يطلع على حجم تجارتهم وارباحهم.. فيريدونها هكذا بشكل عشوائي ومفسد.. والضريبة التي تؤخذ من المواطنين لاتعطي للدولة بشكل كامل وهناك تهرب وفساد وفساد وهدر للاموال واخفاء السجلات الحقيقية والاعتماد على المغالطات في الحسابات من قبل بعض المحاسبين القانونيين الذين لم يراعوا ضمائرهم ايضاً..

### أفضل القوانين عالمياً

ان القانون الذي رفضته، هو افضل واحسن القوانين المطبقة في العالم وليس في اي مما يدعونه.. بل ان خفض نسبة الضريبة 5% بدلاً عن (15.10%) كما هو مأخوذ به في كثير من دول العالم.. لذا فمن يعارض القانون هم قلة من المهريين وسراق المهنة وليسوا تجاراً بمعناه الحقيقي ومن يخالفه سيعرض نفسه للمساءلة والعقوبات التي نص عليها..  
اشكاليات تنفيذية



□ بالعودة الى الاتفاق السابق بينكم والقطاع الخاص بأن يتم تعديل قانون ضرائب الدخل؟

- مقاطعاً.. صحيح فهناك علاقة بين قانون ضريبة المبيعات وقانون ضريبة الدخل وهو ربما، ما يؤثر تخوفات بعض التجار.. وهو ماتم فعلاً حيث تم تخفيض الضريبة بحيث تمكن التجار من التغلب على المشكلة.. وقد تم اعداد مشروع قانون جديد لضريبة الدخل والاتفاق على كل بنوده مع القطاع الخاص (الاتحاد العام للغرفة التجارية) وهو جاهز الآن وسيتم عرضه خلال الايام القادمة على مجلس الوزراء ثم النواب لإقراره بشكل نهائي.. غير ان عرضه مرتبط بإنجاز قانون الاستثمار الجاري اعداده لان هناك علاقة كبيرة بين جميع الاعفاءات الضريبية والجمركية والاستثمارية الممنوحة وفق قانون الاستثمار والتخفيض الكبير الذي طرأ في قانون ضرائب الدخل فمن المفترض ان يسير بالتوازي.. فنحن ننتظر انجازه لعرضهما سوياً على مجلس الوزراء ومن ثم النواب لإقرارهما ليصبحا ساري المفعول مع قانون ضريبة المبيعات والذي سنتنتهي معه كثير من المغالطات وانواع الغش والتدليس في القوانين، ولذا نأمل التعامل بشفافية كاملة وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة في مكافحة الفساد وردم بواره..

### □ حاوره - بليغ الرحطابي

□ بدا القطاع الخاص متخوفاً من تطبيق الحكومة للقانون رقم (19) لعام 2001 الخاص بضريبة المبيعات لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني وانتعاشه وخطوة للقضاء على بوار الفساد والمفسدين في هذا القطاع.. وارتفعت الاصوات المحذرة من تداعيات تطبيق القانون وسوء العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص.. الامر الذي جعلنا نقصد مصلحة الضرائب كونها الجهة المسؤولة لتوضيح الصورة للناس وتبيين الحقائق وكشفها خاصة كما يقول القطاع الخاص، من ان تطبيق القانون سيعمل على تنفير المستثمرين وتقليص حجم الاستثمارات (المتقلصة اصلاً) وهذه قضية مهمة كفيلاً بضرب الاقتصاد الوطني وتندحس كل الدعوات الحكومية والمزايا والتسهيلات الممنوحة للاستثمارات والمستثمرين العرب والاجانب وعلى رأسهم المحليون.. فكانت هذه حصيلة لقائنا مع الاخ / احمد احمد غالب رئيس مصلحة الضرائب:

□ اكدتم البدء بتطبيق قانون ضريبة المبيعات من هذا العام 2009 غير ان هناك رفضاً من القطاع الخاص او تخوفاً.. ما حقيقة هذا الرفض.. ومما التخوفات..؟

- أولاً ليس هناك رفض كما قلت ثم ان معظم ممثلي القطاع الخاص موافقون ومتفوقون معنا في كل خطوة وعلى رأسهم الاتحاد العام وهو ان يتم تنفيذ القانون بحسب الاتفاق عام 2007 لعدم جاهزيتهم حينها ليتم تطبيقه في يناير 2009 اي من هذا الشهر وهذا العام.. غير ان مجموعة من التجار من غرفة تجارة امانة العاصمة يدعون ان التجار هم من قاموا برفع الدعوى القضائية وعمل هذه الزويدة التي لا فائدة منها.. وهذا حقهم.. لكن عليهم ان يحترموا الاتفاقات الموقعة وان يدركوا ان انفاذ القانون والنظام ضمان للاستقرار الوطني الامني والاقتصادي والتنموي والاجتماعي وغيرها ففيها مصلحة الناس جميعاً وليس مصالح البعض كما يسعون من خلال معارضتهم هذه التي لن تفيد فبعد رفض الشبهة الدستورية في المحكمة العليا لطلب القطاع الخاص بوقف تنفيذ قانون ضريبة المبيعات في 31 ديسمبر 2008 يعني ان القانون اصبح ساري المفعول بكامل آلياته من يناير 2009.. ومع ذلك طلبوا لقاء رئيس الوزراء بعد صدور الحكم والابقاء على التعامل بالآلية السابقة المتفق عليها في يناير 2007 والتي تنص على ان يدفع التجار 3% مقابل القيمة المضافة في المنافذ الجمركية وتأجيل العمل بالقانون الى اجل غير مسمى.. وكان الاتفاق مع رئيس الوزراء ان القانون لا مجال لتأجيله خاصة بعد حكم المحكمة وانتهاء الترتيبات المتفق عليها مع القطاع الخاص..

### تخوفات

وعندما اثاروا بعضاً من التخوفات من بعض المشاكل الفنية التي قد تطرأ أثناء تنفيذ القانون تم تشكيل لجنة مشتركة من الغرفة التجارية والمصلحة لمعالجة أية قضايا او اشكالات فنية او ادارية تنتج عن التطبيق.. فنحن جاهزون ولازلنا ننتظر تسمية ممثلي القطاع الخاص في اللجنة لبحث ما يدعون من مخاوف ومعالجتها.. وان شاء الله -حين تشكل اللجنة ستبدأ بممارسة مهامها.  
□ يعني سيتم إيقاف تنفيذ القانون حتى تنتهي اللجنة..؟  
- لا.. القانون نافذ.. نافذ بكل آلياته ووسائله.. وأية اجراءات اخرى تضي نحو المعالجة ان وجدت أية اشكالات..

□ لكنهم يقومون الآن بنشر اعلانات عبر وسائل الاعلام لعدم دستورية بعض المواد في القانون؟  
- هذا حقهم.. فما يقومون به هو فقط لتوضيح الدعوى السابقة المتعلقة بالنصوص المخالفة وهي لاتزال امام المحكمة، التي يعتقد القطاع الخاص عدم دستورتيتها.. وهم على موعد الى نهاية الشهر الجاري.. لكن حكم طلب وقف التنفيذ بالقانون صدر.. ونحن ملزمون بتطبيق القانون واستناداً كذلك للاتفاق المبرم معهم في وقت سابق فالقوانين السيادية لا يمكن التراجع عنها لمجرد انها لاتناسب مجموعة من الأشخاص الذين تضررت مصالحهم - فينبغي النظر اليها من باب المصلحة العامة وماستحقه من رفاية وانتعاش للمواطنين بكافة فئاتهم وشرائحهم..